مونتهم في بلده ما ذا انفعل بالخرج فطرة نفسه واما فطرهم فاما ان يدفعها
الحاكم او نائبه من خرج بلدهم فان عجز كان عند رئيس احدهما فيقسمها
بعد رجوعه اهـ من فتاوى الشيخ الرملي وحف هذه العبارة ان لك عند
فقد الساعي ويجوز على المالك نقل الزكاة ونية ولو عبارتهم بالمؤنة
لشمل ذلك بجامع التطهير اي الكلام من الكفارة وزكاة المظفر مما يخرجه
فانه يباع فيها مسكنه اهـ فقوله فيما سبق ويشترط ايضا ان يكون
فاضلا عن مسكن وخادم اي البتة وعن من تلزمه اي من هنا خاصة
عن سبق ضابط ذلك اه اذا علمت هذا الضابط مع المستثنى
ظهر لك ما فيهما من الخلل فان العبد مثلا تلزمه فطرته نفسه ولو كان
ضابط ذلك ان من وجبت نفقته وجبت فطرته اه كان اولى ملكا
لزيد المسجد بان وهبه او وصى به فان المسجد يملكه ولا يحتاج الى قبول
من الناظر وقالوه كونه ملكا للمسجد انه يباع لمصالحه دون الموقوف
عليه فانه لا يكون رقيقه قاصل كرجل وهدرسة اه لك ونية مشوش
اي فلا يجب فطره الموقوف لان الملك فيه لله تعالى ورايت بخط السيد ابي
علي جه كالمغني اوعلى رجل هدرسة اه اشار بذكر المثال الى ان الوقف
في المعين يكون عاقلا اولا وفي غيره اي غير البلدي وهو البدوي
لا استخدام السيد لهما اي لانه بسبب من ان يستخدمهما والا فوضع
السيد انهما سائمة للروح ليلا ونهارا حتى يجب نفقتهما لا ان الفطرة تابعة
للنفقة كما هو واضح ان الامتناع كانت سائمة للروح ليلا
ونهارا فعليه نفقتهما اذ كانا موسرا فطرتهما عليه ايضا واذا كانا معسرا
فعلى السيد وان كانت سائمة لليلا فقط ويستخدمهما السيد نهارا
فليس على واحد منهما شيء اه واخرج من قوله هذا خارج بقوله
سائمة من حيث ولا يجري الاخير ايضا واذا كان اهلي يجب البدوي من
جنس الذي اخرجه قد استثناه هذه ضعيف او يخرج
فطرته ضعيف او يخرج للحاكم اي من العرف الاتي او قول احد

على

عن عهد وصوله اليه وهذا هو المعتمد تمانية ارطال اي تقريبا فاذا ابدلكم
وهو مثل لان الصاع لجميع المستحقين فكيف يتاتى دفعه لمقدار واحد
اللهم الا ان يقال انه قد من يجوز دفعها لواحد او دفعه للامام فخص به
واحدا الشيخ حسن البدري رحمه الله

وسبحة في ان حصلت من مان الله علينا العظام
عذاوري دسم والدوا عذوبته سهل مساع ادام

جنس الصاع اذ وجلته اربعة عشر جنسا يجمعها ما مر في قوله
بالله سكتبع ذي رمز حمى مثلا عن فور تركن زكاة الفطر لو جهلا
حروف اولها حان مرتبة اسما قوته زكاة الفطر اذ عقلا
واخرا مسند اخبره قوله لمن هو قوته كما في المنهاج اه وبهذا
حمل كلام المنهاج على ما اذا كان الرقيق بمحل ليس فيه قوت يجزيه وكانت
بلد السيد اقرب البلاد اليه اهـ زيادي اي او كان قوت بلد الرقيق
من جنس قوت بلد السيد فاذا لم يتحقق اذ يخرج من قوته

فصل في قسم الصدقات

وهو انسب لان الكلام في الزكاة وذكرها بعد قسم الغني لكن مناسبة
وهو اذ كلا من الثلاثة مال يحمل الامام ولذكر الزكاة اي
باقوالها الثمانية فاديمها للعهد الذكري الواقعي والذهني والذي يدفعها
الملك ونوبه كل او الامام ونوبابه قال الثمانية اي اذا قسم
الامام الزكاة فان قسم الملك فلا عاصم مرجوي خلافا في الاولى
اي الملك في الاولى اي في الاربعة الاولى لانه يخرج عن الاصناف
اما لكونه حراما او يزري به جميعها اي كل منهما على انفراده او
مجموعهما اي جملتهما او اربعة اي خلاف ما اذا كان خمسة فاكثر
او دون العشرة فعكس مرجوي ام فلم اكثر اذ في المنهاج
وغيره وشرطوا غير زمن ومتعفف عن المسئلة لقوله تعالى في اموالهم
حق للسائل والمحروم اي غير السائل ويظاهر الاصناف